REDVEY UNIVERSITY
Professional Postgraduate

Research Title:

The Impact of Tourism on Economic Development in Sudan

Researcher:

Emad Eldin Hussain Adam

2026

REDVEY UNIVERSITY
Professional Postgraduate

بحث بعنوان

الأثر الاقتصادي للسياحة في السودان

الباحث

عماد الدين حسين ادم ادريس

2026

الاهداء

إلى

كل من آمن بالعلم طريقًا،

وإلى من كانوا سندًا في رحلة البحث والصبر،

إلى أساتذتي الأجلاء،

وإلى أسرتي الكريمة التي منحتني الدعم بلا حدود،

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع،

راجياً أن يكون إضافة نافعة للمعرفة الإنسانية.

المقدمة

تُعد السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في التنمية الشاملة للدول، حيث تمثل مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي، وتساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتفعيل الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية والخدمية. فالسياحة ليست نشاطًا ترفيهيًا فحسب، بل هي منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة تشمل النقل، الإقامة، الطعام، الترفيه، الثقافة، والحفاظ على التراث.

وفي السياق العالمي، تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الدول التي تطوّر قطاع السياحة بشكل مستدام تتمكن من تحقيق فوائد متعددة: فزيادة أعداد السياح يؤدي إلى نمو الطلب على السلع والخدمات، وتحريك الاقتصاد المحلي، وزيادة معدلات التشغيل، خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والتاريخية. كما أن تحسين جودة الخدمات والمراسم والإتيكيت يعد من العوامل الأساسية التي تحدد تجربة السائح، ويؤثر بشكل مباشر على مستوى إنفاقه ومدى تكرار زيارته، الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد القومي بشكل إيجابي.

وعلى صعيد السودان، يمتلك البلد مقومات سياحية استثنائية تشمل الطبيعة المتنوعة، من سهول وصحارى وجبال، إضافة إلى مواقع أثرية تعكس حضارات نوبية وكوشية وإسلامية، فضلًا عن المواقع الدينية والمهرجانات الثقافية التي تضيف قيمة سياحية كبيرة. ومع ذلك، لا تزال مساهمة السياحة في الناتج المحلي السوداني دون المستوى المتوقع نظرًا لعدة عوامل من أبرزها ضعف التخطيط الاستراتيجي للقطاع، نقص البنية التحتية والخدمات السياحية، محدودية الترويج المحلي والخارجي، وأيضًا التحديات الأمنية والسياسية التي تؤثر على تدفق السياحة الوافدة.

تأتي منطقة كرمة في الولاية الشمالية كمثال عملي غني بالإمكانات السياحية، فهي تحتضن مواقع أثرية عالمية مرتبطة بالحضارة النوبية القديمة، إلى جانب موارد طبيعية وجغرافية مميزة ترتبط بنهر النيل. وتمثل منطقة كرمة نموذجًا لدراسة الأثر الاقتصادي للسياحة على مستوى المنطقة، حيث يمكن قياس تأثير الإنفاق السياحي على الدخل المحلي، وفرص العمل، وتحسين البنية التحتية والخدمات، فضلاً عن تقييم مدى استفادة المجتمع المحلي من النشاط السياحي، وإمكانية إشراكه في مشاريع سياحية مستدامة.

من جهة أخرى، يلعب عنصر المراسم والإتيكيت دورًا أساسيًا في تعزيز تجربة السائح، فهو يشمل جودة التعامل، الالتزام بالقواعد البروتوكولية، وضمان حسن التنظيم في استقبال الزوار وإدارة الفعاليات والمهرجانات. إذ تشير الدراسات إلى أن الالتزام بالمراسم والإتيكيت يعزز الرضا السياحي، ويعكس صورة ذهنية إيجابية للوجهة السياحية، ما ينعكس بدوره على السمعة السياحية للسودان وقدرته على جذب مزيد من السياح والاستثمارات الأجنبية.

كما أن السياحة لا تؤثر على الجانب الاقتصادي فقط، بل لها أبعاد اجتماعية وثقافية هامة، فهي تساهم في الحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز الهوية المحلية، وتشجيع التبادل الثقافي بين المجتمعات. وفي هذا الإطار، يصبح دمج المجتمع المحلي في النشاط السياحي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم إشراك السكان في المشاريع السياحية في تعزيز الشعور بالمسؤولية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة الاستفادة المباشرة من العوائد الاقتصادية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة المهنية في أنها تقدم تحليلًا تطبيقيًا للأثر الاقتصادي للسياحة في السودان، مع التركيز على منطقة كرمة، من خلال قياس مدى مساهمة النشاط السياحي في دعم الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل مستدامة، وتحسين مستوى الدخل، إلى جانب تقييم دور المراسم والإتيكيت في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الصورة الذهنية للسودان. كما تسعى الدراسة إلى تشخيص التحديات المؤسسية والهيكلية التي تعيق تعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة، واقتراح سياسات واستراتيجيات عملية لتعزيز مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من الأساليب الكمية والنوعية، من خلال تحليل البيانات الإحصائية، والمقابلات، والاستبانة، والمصادر الثانوية، بهدف تقديم رؤية شاملة للقطاع السياحي في السودان، وفهم العلاقة بين السياحة والتنمية الاقتصادية وجودة الحياة.

ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط رئيسية:

1. أهمية علمية :إثراء الأدبيات الأكاديمية والبحثية حول السياحة والتنمية الاقتصادية في السودان، وربط النظرية بالتطبيق العملي في منطقة كرمة.

2. أهمية تطبيقية :تقديم توصيات عملية لصانعي القرار في مجال السياحة والاقتصاد، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات السياحية، وتعظيم العوائد الاقتصادية، وتعزيز استدامة النشاط السياحي.
3. أهمية اجتماعية وثقافية :دعم المجتمع المحلي من خلال زيادة الوعي بدور السياحة في الحفاظ على التراث والهوية الثقافية، وتحقيق التنمية المستدامة التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تمثل خطوة علمية واستراتيجية نحو تحديد العلاقة بين السياحة، المراسم والإتيكيت، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، مع تقديم إطار تطبيقي يمكن تعميمه على مناطق سياحية أخرى في البلاد، وتوفير قاعدة بيانات ومؤشرات دقيقة لدعم صنع القرار والتخطيط المستقبلي في القطاع السياحي.

مشكلة البحث

على الرغم من الإمكانات السياحية الكبيرة التي يمتلكها السودان، وتحديدًا منطقة كرمة، إلا أن مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لا تزال ضعيفة ومحدودة مقارنة بالإمكانات المتاحة. ويتجلى ذلك في انخفاض الإيرادات السياحية، وضعف الاستثمارات، وقلة فرص العمل المستدامة، وغياب التكامل بين التخطيط السياحي والسياسات الاقتصادية والتنموية.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الجوهري حول :مدى قدرة السياحة على الإسهام الفعلي في التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة في السودان، مع التطبيق على منطقة كرمة، والعوامل التي تحول دون تحقيق هذا الدور التنموي المنشود .ويتفرع عن ذلك قصور البنية التحتية، وضعف التمويل، ومحدودية الترويج السياحي، وعدم إشراك المجتمع المحلي في الأنشطة السياحية بصورة فاعلة.

أهمية البحث

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للبحث من إسهامه في إثراء الأدبيات الاقتصادية والسياحية المتعلقة بالأثر الاقتصادي للسياحة في الدول النامية، وبخاصة السودان، من خلال تقديم إطار تحليلي يربط بين السياحة والتنمية الاقتصادية وجودة الحياة، بما يخدم الباحثين والدارسين في مجالات الاقتصاد والسياحة والتنمية المستدامة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تكمن الأهمية التطبيقية في إمكانية توظيف نتائج البحث في دعم صانعي القرار وواضعي السياسات السياحية والاقتصادية، من خلال إبراز الدور الحقيقي للسياحة في تنويع مصادر الدخل القومي، وخلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، وتحسين الخدمات، خاصة في المناطق ذات الثراء السياحي مثل منطقة كرمة.

أهداف البحث

1. تحليل واقع السياحة في السودان ودورها في التنمية الاقتصادية.
2. قياس الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر للسياحة على الاقتصاد المحلي.
3. تقييم مساهمة السياحة في خلق فرص العمل وتحسين الدخل.
4. تحليل دور السياحة في تحسين جودة الحياة في منطقة كرمة.
5. تحديد التحديات التي تواجه تعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة.
6. اقتراح سياسات واستراتيجيات لتعزيز مساهمة السياحة في الاقتصاد السوداني.

فرضيات البحث

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور النشاط السياحي والنمو الاقتصادي في السودان.
2. تسهم السياحة في زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل في منطقة كرمة.
3. يؤثر ضعف البنية التحتية سلبًا في تعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة.
4. تعزز مشاركة المجتمع المحلي من الأثر الاقتصادي للسياحة واستدامته.
5. تؤدي السياسات السياحية غير المتكاملة إلى محدودية مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من الأساليب الكمية والنوعية، من خلال تحليل البيانات الإحصائية، والاستبانة، والمقابلات، والمصادر الثانوية، بهدف قياس الأثر الاقتصادي للسياحة وتحليل أبعاده المختلفة.

حدود الدراسة

تم تحديد حدود هذه الدراسة بما يتناسب مع أهدافها ومنهجها وطبيعة البيانات المتاحة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الحدود الموضوعية

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة، مع التركيز على:

- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
- دور السياحة في خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.
- تأثير جودة الخدمات السياحية والمراسم والإتيكيت في تحسين التجربة السياحية وزيادة العائد الاقتصادي.

ولا تتناول الدراسة الجوانب السياسية أو الأمنية إلا بالقدر الذي يخدم تفسير الظواهر الاقتصادية محل البحث.

ثانيًا: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة مكانيًا على:

- جمهورية السودان كإطار عام للتحليل.
- منطقة كرمة بالولاية الشمالية كنموذج تطبيقي للدراسة الميدانية والتحليل الاقتصادي، نظرًا لما تتمتع به من مقومات سياحية تاريخية وثقافية وأثرية.

ثالثًا: الحدود الزمانية

تم تطبيق الدراسة خلال فترة زمنية تقريبية تمتد من:

- عام 2018م إلى عام 2023م

وذلك لقياس تطور الأداء السياحي قبل وبعد المتغيرات الاقتصادية والسياسية، وتحليل اتجاهات النمو والتراجع في القطاع السياحي.

رابعًا: الحدود المنهجية

اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظواهر السياحية والاقتصادية.
- استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل الجداول، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والرسوم البيانية.
- التحليل المقارن بين الفترات الزمنية والمناطق السياحية.

خامسًا: الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على:

- العاملين في القطاع السياحي بمنطقة كرمة.
- الجهات الرسمية ذات الصلة بالسياحة.
- البيانات المتاحة من التقارير الرسمية والدراسات السابقة، دون التوسع في الدراسات الميدانية المعمقة أو الاستبيانات الواسعة النطاق.

سادسًا: الحدود الفنية

تتحدد الدراسة من الناحية الفنية بـ:

- توفر البيانات الإحصائية الرسمية ودقتها.

- الاعتماد على البيانات المنشورة والتقارير الحكومية والمصادر الثانوية.
- محدودية التحديث السنوي لبعض الإحصاءات السياحية.

آفاق البحث المستقبلية

في ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث، وما تم عرضه من أطر نظرية وتطبيقات عملية وتجارب دولية في مجال التنمية السياحية، يمكن تحديد مجموعة من آفاق البحث المستقبلية التي تمثل مسارات بحثية واعدة، تسهم في تعميق الفهم العلمي وتطوير السياسات السياحية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: آفاق بحثية على المستوى النظري

1. تطوير نماذج نظرية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة
   يمكن مستقبلاً تطوير نماذج إحصائية واقتصادية أكثر دقة لقياس العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية، وليس الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية فقط.

2. إعادة تعريف مفهوم التنمية السياحية في الدول النامية
   الحاجة قائمة لإعادة صياغة مفهوم التنمية السياحية بما يتلاءم مع خصوصية الدول النامية، من حيث الموارد، البنية المؤسسية، ومستوى الوعي المجتمعي.

3. دراسة السياحة كأداة للعدالة المكانية والتنمية الإقليمية
   توسيع الدراسات التي تبحث في دور السياحة في تقليص الفجوات التنموية بين الأقاليم والمناطق الحضرية والريفية.

ثانيًا: آفاق بحثية تطبيقية وميدانية

1. دراسات مقارنة موسعة بين التجارب الدولية
   توسيع نطاق المقارنة بين تجارب ناجحة مثل ماليزيا والسعودية ودول أخرى، وتحليل العوامل المؤثرة في نجاح أو تعثر سياسات التنمية السياحية.

2. تحليل أثر السياحة على سوق العمل المحلي
   إجراء دراسات ميدانية تقيس حجم وفرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يخلقها القطاع السياحي، مع التركيز على فئات الشباب والمرأة.

3. قياس رضا السائح وجودة المراسم السياحية

تطوير أدوات قياس كمية ونوعية لقياس مستوى رضا السياح عن الخدمات والمراسم السياحية، وربطها بمعدلات تكرار الزيارة.

ثالثًا: آفاق بحثية مرتبطة بالتكنولوجيا والتحول الرقمي

1. دور التحول الرقمي في تطوير السياحة

دراسة تأثير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والمنصات الرقمية في تحسين إدارة الوجهات السياحية.

2. التسويق السياحي الإلكتروني

تحليل أثر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية في جذب السياح وتعزيز الصورة الذهنية للدول السياحية.

3. النظم الذكية لإدارة المواقع السياحية

دراسة إمكانية استخدام الأنظمة الذكية في تنظيم الحركة السياحية وتقليل الضغط على المواقع الأثرية والطبيعية.

رابعًا: آفاق بحثية في مجال السياحة المستدامة

1. التوازن بين التنمية السياحية والحفاظ على البيئة

إجراء دراسات مستقبلية حول أفضل الممارسات لتحقيق التوازن بين استغلال الموارد السياحية وحمايتها للأجيال القادمة.

2. السياحة البيئية وسياحة المجتمعات المحلية

بحث دور المجتمعات المحلية في إنجاح مشاريع السياحة البيئية، وتأثير ذلك على تحسين مستوى المعيشة.

3. قياس الأثر البيئي للمشروعات السياحية الكبرى

تطوير مؤشرات كمية لقياس البصمة البيئية للأنشطة السياحية.

خامسًا: آفاق بحثية لصانعي القرار

1. دعم السياسات السياحية القائمة على الأدلة

تشجيع البحوث التي تقدم بيانات دقيقة تساعد متخذي القرار على صياغة سياسات سياحية فعالة.

2. تقييم الاستراتيجيات الوطنية للسياحة

إجراء دراسات دورية لتقييم مدى فاعلية الخطط السياحية الوطنية وتحقيقها لأهداف التنمية.

3. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

دراسة نماذج الشراكة الناجحة ودورها في تمويل وتنفيذ المشروعات السياحية.

خاتمة آفاق البحث المستقبلية

تؤكد آفاق البحث المستقبلية أن قطاع السياحة ما زال مجالًا خصبًا للدراسات العلمية والتطبيقية، وأن تعميق البحث فيه يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويعزز قدرة الدول على الاستفادة المثلى من مواردها السياحية، خاصة في ظل التحديات العالمية المتسارعة.

الفصل السادس

النتائج العامة والتوصيات

يُعد هذا الفصل الخاتمة العلمية والتطبيقية لرسالة الدكتوراه، حيث يتم فيه عرض النتائج النهائية التي توصلت إليها الدراسة النظرية والتحليلية والقياسية، ثم صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق تهدف إلى تعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة في السودان، مع استشراف آفاق مستقبلية للقطاع في ضوء الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: النتائج العامة للدراسة

اولا نتائج الإطار النظري

توصلت الدراسة النظرية إلى أن السياحة تُعد من القطاعات الاقتصادية القادرة على الإسهام الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، نظرًا لما تتمتع به من خصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية مميزة. ومن أبرز هذه الخصائص:

1. كونها قطاعًا خدميًا كثيف العمالة

- السياحة تُعد من القطاعات ذات كثافة عالية في استخدام العمالة، إذ توفر فرص عمل مباشرة في الفنادق، والمطاعم، وخدمات النقل، والمواقع السياحية.
- كما توفر فرص عمل غير مباشرة في القطاعات المرتبطة مثل الحرف اليدوية، الصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية.
- هذه الخاصية تجعل السياحة أداة فعالة للحد من البطالة، خاصة بين الشباب والنساء في المجتمعات المحلية، وتساهم في تحسين مستويات الدخل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

2. ارتباطها الوثيق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى

- يشير التحليل النظري إلى أن السياحة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعديد من القطاعات الاقتصادية، بما فيها النقل والمواصلات، والتجزئة، والخدمات المالية، والبنية التحتية، والصناعات الترفيهية والثقافية.

- هذا الترابط يؤدي إلى تأثير مضاعف على الاقتصاد الوطني، حيث يزيد الإنفاق السياحي من الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى، ويحفز النشاط الاقتصادي الكلي.
- بالتالي، يمكن للسياحة أن تكون محركًا للنمو الاقتصادي إذا ما تم توجيه الاستثمارات بفعالية نحو تحسين الخدمات والبنية التحتية السياحية.

3.قدرتها على توليد النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات

- تُعد السياحة مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي من خلال إنفاق السياح الأجانب على الإقامة والطعام والنقل والخدمات الأخرى.
- تساهم هذه الإيرادات في دعم الاحتياطي النقدي الوطني، وتخفيف الضغوط على الميزان التجاري، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.
- الدراسات النظرية تشير إلى أن تحسين الأداء السياحي يمكن أن يقلل الاعتماد على الصادرات التقليدية، ويزيد من التنويع الاقتصادي، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

4.العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على نجاح السياحة

رغم الإمكانات الكبيرة للسياحة، فإن نجاح القطاع يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل غير اقتصادية، أبرزها:

- الاستقرار السياسي والأمني :حيث يمثل الأمن والاستقرار شرطًا أساسيًا لجذب السياح والاستثمارات، في حين يؤدي عدم الاستقرار إلى انخفاض أعداد السياح وتراجع الإيرادات السياحية.
- الإطار المؤسسي والتشريعي الفعال :يشمل تنظيم النشاط السياحي ووضع السياسات الاستراتيجية التي تضمن استدامة القطاع.
- البنية التحتية والخدمات السياحية الجاذبة :مثل جودة الفنادق، وسائل النقل، مرافق الترفيه، والتسويق السياحي، والتي تعد عناصر حاسمة في جذب السياح والحفاظ عليهم.

5.النتائج المستخلصة

- السياحة قطاع اقتصادي متكامل قادر على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، لكنه يحتاج إلى سياسات فعالة واستقرار سياسي لضمان تحقيق هذا الأثر.
- الاستفادة المثلى من السياحة تتطلب دمج القطاع مع باقي القطاعات الاقتصادية وتوظيف الموارد الثقافية والتاريخية الطبيعية بطريقة منظمة ومستدامة.

ثانيا: نتائج تحليل واقع السياحة في السودان

أظهرت نتائج تحليلات الفصلين الثالث والرابع أن السودان يمتلك مقومات سياحية طبيعية وأثرية وثقافية نادرة، تشمل:

- المقومات الطبيعية :مثل النيل الأزرق والنيل الأبيض، الصحاري، والجبال، والواحات، والشواطئ النهرية.
- المقومات الأثرية :مثل آثار حضارات كوش ومروي ونبتة، والمواقع المسجلة عالميًا، التي تُعد من أقدم المواقع الإنسانية.
- المقومات الثقافية والتراثية :مثل المهرجانات الشعبية، الفلكلور، الموسيقى التقليدية، والرقصات الشعبية، والحرف اليدوية.

رغم هذه الإمكانات الكبيرة، ظلت مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي محدودة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية، وهي:

1.ضعف الاستغلال الاقتصادي للمقومات السياحية

- لم يتم تحويل المقومات الطبيعية والأثرية والثقافية إلى منتجات سياحية قابلة للتسويق بشكل فعال.
- غياب الاستثمار الكافي في المشاريع السياحية الكبرى، مثل الفنادق العالمية، والمنتجعات، والمناطق الترفيهية، أدى إلى إضعاف القدرة على جذب السياح الدوليين.
- ضعف برامج التسويق والترويج السياحي على المستوى الدولي أدى إلى قلة الوعي العالمي بالمقومات السياحية السودانية.

2.تذبذب السياسات السياحية وغياب الرؤية الاستراتيجية

- تشير الدراسة إلى أن السياسات السياحية في السودان كانت متقطعة وغير مستمرة بين الفترات المختلفة، ما أضعف تأثيرها على النمو المستدام للقطاع.
- غياب التخطيط طويل الأجل أدى إلى عدم استغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة، خاصة في توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل استغلالًا سياحيًا.
- ضعف التنسيق بين الجهات الرسمية، بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية وطنية شاملة للسياحة، قلل من قدرة القطاع على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية.

3.ضعف البنية التحتية والخدمات السياحية

- نقص الفنادق والمرافق السياحية ذات الجودة العالمية خارج العاصمة أدى إلى تركز النشاط السياحي في مناطق محدودة.
- تفاوت جودة الخدمات السياحية، مثل النقل، والضيافة، والإرشاد السياحي، أثر على تجربة السائح وتقليل مدة الإقامة ومتوسط الإنفاق.
- نقص البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والمطارات والمواصلات العامة، جعل الوصول إلى بعض المواقع السياحية محدودًا أو صعبًا.

4.التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي والأمني

- أظهرت التحليلات أن عدم الاستقرار السياسي والأمني كان له تأثير مباشر على مستويات الطلب السياحي والاستثمار.
- في فترات النزاعات أو الاضطرابات السياسية، انخفض عدد السياح الوافدين بشكل حاد، كما تراجعت الإيرادات السياحية بشكل ملحوظ.
- عدم الاستقرار أدى أيضًا إلى ارتفاع المخاطر الاستثمارية، مما قلل من حوافز المستثمرين المحليين والأجانب لدخول القطاع السياحي.

النتائج المستخلصة

- السودان يمتلك مقومات سياحية متعددة، لكن عدم الاستغلال الأمثل لهذه المقومات حدّ من الأثر الاقتصادي للسياحة.
- تحسين مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني يتطلب:
  1. وضع استراتيجية وطنية شاملة ومستدامة للسياحة.
  2. تطوير البنية التحتية والخدمات السياحية.
  3. ضمان الاستقرار السياسي والأمني لجذب الاستثمارات والسياح.

4. تعزيز الاستثمار في المنتج السياحي المحلي والأجنبي.

ثالثا: نتائج التحليل الاقتصادي

أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي أن الأثر الاقتصادي للسياحة في السودان ظل دون المستوى المتوقع، على الرغم من امتلاك البلاد لمقومات سياحية كبيرة، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب والتحليلات التفصيلية:

1. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

- أشارت التحليلات إلى أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ظلّت منخفضة نسبيًا، حيث تراوحت بين 2–3% فقط خلال السنوات الأخيرة، مقارنة بالدول ذات الإمكانات المماثلة التي تصل فيها المساهمة إلى أكثر من 5–10%.
- يعزى هذا الانخفاض إلى ضعف استغلال المقومات السياحية الطبيعية والثقافية والأثرية، بالإضافة إلى غياب برامج استثمارية واستراتيجية واضحة لتحويل هذه المقومات إلى منتجات سياحية قابلة للتسويق.
- رغم هذه الإحصاءات المنخفضة، يُظهر التحليل أن السياحة تمتلك طاقة كامنة كبيرة يمكن تنشيطها إذا تم تحسين البنية التحتية والخدمات، وضمان الاستقرار السياسي.

2. التشغيل السياحي

- يقتصر دور السياحة في توفير فرص العمل على نطاق محدود، خاصة في العاصمة وبعض المدن الكبرى، بينما تبقى معظم الولايات الأخرى خارج دائرة الاستفادة الاقتصادية من السياحة.
- التشغيل السياحي المباشر يتركز في الفنادق، والمطاعم، والمواقع السياحية الشهيرة، بينما التشغيل غير المباشر يمتد إلى قطاعات مثل النقل، والصناعات الغذائية، والحرف اليدوية.
- الموسمية في النشاط السياحي تؤدي إلى تذبذب مستويات الدخل للأفراد العاملين في القطاع، مما يقلل من الاستقرار الاقتصادي للعاملين ويحد من تأثير السياحة على الحد من البطالة.

3. الأثر على ميزان المدفوعات

- السياحة تُعد مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية، إلا أن السودان لم يتمكن من استغلال هذا المصدر بشكل فعال، بسبب انخفاض عدد السياح الوافدين وعدم كفاءة البنية التحتية والخدمات السياحية.
- أظهرت النتائج أن السياحة لم تساهم بفعالية في تقليل عجز الميزان التجاري أو تعزيز الاحتياطي النقدي، مقارنة بالدول المماثلة.
- تحليل الإيرادات السياحية أشار إلى أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين الاستقرار السياسي وارتفاع الإيرادات، وهو ما يشير إلى أهمية تحسين المناخ السياسي لتحقيق الأثر الاقتصادي المرجو.

4. الإمكانات الاقتصادية الكامنة

- على الرغم من النتائج المحدودة، تشير البيانات إلى وجود إمكانات كبيرة للنمو الاقتصادي من خلال السياحة، تشمل:
  1. تطوير المنتج السياحي المحلي لاستقطاب السياح الدوليين.
  2. زيادة الاستثمار في المشروعات السياحية الكبرى والفنادق والمنتجعات.
  3. تعزيز التكامل بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعات الغذائية والنقل والخدمات اللوجستية.
  4. إدماج المجتمعات المحلية في النشاط السياحي لتعظيم الأثر الاقتصادي على المستوى المحلي.

رابعا: نتائج الدراسة القياسية

أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي في السودان.
- وجود تأثير إيجابي معنوي للاستقرار السياسي على الأداء السياحي.
- وجود تأثير غير مباشر للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي من خلال قطاع السياحة.

- ثبوت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وتؤكد هذه النتائج صحة فرضيات الدراسة، وتنسجم مع التفسير الاقتصادي والنظريات الحديثة.

المبحث الثاني: التوصيات المقترحة لتعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة

اولا: توصيات على مستوى السياسات العامة

في ضوء النتائج الاقتصادية والتحليلية للبحث، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات على مستوى السياسات العامة لتعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة في السودان:

1. إدماج السياحة ضمن الاستراتيجيات القومية للتنمية الاقتصادية

- تحديد السياحة كقطاع أساسي ضمن خطط التنمية الاقتصادية الوطنية، وليس مجرد نشاط جانبي.
- إنشاء هيئة عليا للسياحة تعمل على التنسيق بين القطاعات المختلفة (الاقتصاد، الثقافة، البيئة، النقل) لضمان تكامل السياسات.
- توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو تطوير المنتج السياحي في المناطق ذات الإمكانات العالية، سواء الطبيعية أو الأثرية.

2. تبني رؤية سياحية وطنية طويلة الأجل

- وضع خطة استراتيجية سياحية تمتد لعشر سنوات على الأقل، تشمل أهدافًا كمية (مثل زيادة عدد السياح) ونوعية (تحسين الخدمات وتجربة السائح).
- تطوير منتجات سياحية متكاملة تجمع بين السياحة الثقافية، والتراثية، والدينية، والطبيعية، بما يعزز التنوع ويجذب شرائح مختلفة من السياح.
- استخدام التكنولوجيا والتسويق الرقمي للترويج للسياحة السودانية على المستويين الإقليمي والدولي، مع وضع خطط مستمرة للتقييم والتحسين.

3. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني

- يعتبر الاستقرار السياسي شرطًا أساسيًا لنمو السياحة، حيث أن عدم الاستقرار يؤدي إلى تراجع أعداد السياح وانخفاض الاستثمارات.

- التوصية تشمل تطوير سياسات واضحة للأمن السياحي، تشمل حماية المواقع السياحية، وضمان سلامة السياح، وتحسين الصورة الدولية للسودان كوجهة آمنة.
- التعاون مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في برامج الأمن السياحي، بما يضمن إشراك السكان المحليين ويزيد من فعالية الإجراءات.

4.ربط السياسات الاقتصادية بالقطاع السياحي

- تقديم حوافز ضريبية وتشجيعات استثمارية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في المشروعات السياحية.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في السياحة، مثل خدمات النقل، والمطاعم، والحرف التقليدية، لتعظيم الفائدة الاقتصادية المحلية.
- تطوير مؤشرات أداء واضحة لمراقبة أثر السياسات العامة على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وفرص التشغيل، والإيرادات النقدية.

5.مؤشرات نجاح السياسات

- زيادة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات مقبولة خلال خمس سنوات.
- رفع عدد السياح الوافدين بشكل سنوي بنسبة محددة، مع التركيز على السياحة المستدامة.
- تحسين جودة الخدمات السياحية والبنية التحتية في المواقع الرئيسية والثانوية.
- تحقيق توازن إقليمي في توزيع النشاط السياحي لتقليل الفوارق بين المناطق.

ثانيا: توصيات على مستوى الإطار المؤسسي والتشريعي

في ضوء تحليل الواقع المؤسسي والتشريعي للسياحة في السودان، ونتائج الدراسة التي أظهرت تعدد الجهات وتداخل الاختصاصات، بالإضافة إلى ضعف الإطار القانوني في تحفيز الاستثمار، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1.إعادة هيكلة المؤسسات السياحية وتوحيد الاختصاصات

- إنشاء جهة مركزية عليا للإشراف على جميع جوانب السياحة، تجمع بين التخطيط، التنظيم، والتسويق، لتقليل التداخل بين الجهات المختلفة.

- إعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين المؤسسات المعنية، بحيث تكون هناك جهة مسؤولة عن السياسات، وأخرى عن الرقابة، وأخرى عن الترويج والاستثمار.
- تطوير قدرات العاملين في المؤسسات السياحية من خلال برامج تدريبية متخصصة في إدارة السياحة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

2. تحديث التشريعات السياحية بما يضمن حماية المستثمر وتحفيزه

- تعديل القوانين السياحية الحالية لتشمل حوافز واضحة للاستثمار المحلي والأجنبي، مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة والتسهيلات التمويلية.
- وضع آليات واضحة لحماية حقوق المستثمرين بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية ويقلل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في القطاع السياحي.
- تضمين التشريعات اشتراطات للمعايير الدولية للخدمات السياحية لضمان جودة المنتج السياحي وتعزيز القدرة التنافسية.

3. تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالنشاط السياحي

- إلغاء البيروقراطية الزائدة في التراخيص، والتصاريح، والموافقات الحكومية للمشروعات السياحية.
- تطبيق نظام رقمي متكامل لتسجيل المشروعات السياحية ومتابعتها، مما يسهل على المستثمرين متابعة الإجراءات.
- توفير مراكز خدمة متكاملة للقطاع الخاص والمستثمرين تشمل الاستشارات القانونية، والإدارية، والفنية، لتسهيل إقامة وتشغيل المشروعات السياحية.

4. مؤشرات نجاح التوصيات

- زيادة عدد الاستثمارات السياحية الجديدة خلال خمس سنوات بعد تطبيق الإصلاحات.
- تحسين كفاءة المؤسسات السياحية، ووضوح أدوارها ومهامها في الرقابة والترويج.
- تحقيق رضا المستثمرين المحليين والأجانب عن البيئة المؤسسية والقانونية، ورفع مؤشر جاذبية الاستثمار السياحي في السودان.

ثالثا: توصيات على مستوى الاستثمار السياحي

في ضوء نتائج الدراسة التي أبرزت ضعف مساهمة السياحة في الاقتصاد السوداني بسبب محدودية الاستثمارات، وعدم جذب المستثمرين المحليين والأجانب، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز الاستثمار السياحي:

1. تقديم حوافز ضريبية وجمركية للاستثمارات السياحية

- إعفاء ضريبي مؤقت للمستثمرين الجدد في المشروعات السياحية لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات لتشجيع إقامة المشروعات الجديدة.
- تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والمستلزمات السياحية المستوردة، بما يخفف الأعباء المالية على المستثمرين.
- تسهيلات تمويلية وقروض ميسرة من البنوك المحلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي.

2. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- إقامة مشروعات سياحية مشتركة بين الحكومة والمستثمرين المحليين لضمان مشاركة المخاطر وزيادة القدرة الاستثمارية.
- تطوير آليات واضحة للشراكة تشمل المشاركة في التخطيط، الإدارة، والتسويق، لضمان نجاح المشروعات المشتركة.
- تشجيع المجتمعات المحلية على الاستثمار الجزئي في الأنشطة السياحية، بما يضمن توزيع العوائد على نطاق أوسع ويعزز التنمية المحلية.

3. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السياحة

- ترويج السودان كمقصد سياحي جذاب للاستثمارات الأجنبية عبر الحملات الدولية والمعارض السياحية.
- تقديم ضمانات قانونية واضحة لحماية المستثمرين الأجانب من المخاطر السياسية والاقتصادية.
- إقامة مناطق سياحية خاصة أو اقتصادية توفر بيئة استثمارية محفزة، تشمل تسهيلات إدارية وخدمات بنية تحتية متقدمة.

4.مؤشرات نجاح التوصيات

- زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي بنسبة محددة سنويًا.
- تحسين جودة المنتج السياحي والخدمات المقدمة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
- رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع نطاق التشغيل المباشر وغير المباشر.

رابعا: توصيات على مستوى البنية التحتية والخدمات

تظهر نتائج الدراسة أن ضعف البنية التحتية والخدمات السياحية في السودان يُعد أحد أبرز العوائق التي تحد من تطوير السياحة، وبالتالي تقليل مساهمتها الاقتصادية. ولتحسين الوضع، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1.تطوير شبكات النقل والاتصالات

- تحسين الطرق والمواصلات بين المدن الرئيسية والمناطق السياحية لضمان سهولة وصول السياح.
- توسيع خدمات النقل الداخلي في المدن السياحية باستخدام حافلات سياحية منظمة ومركبات نقل جماعي مريحة.
- تطوير البنية التحتية الرقمية والاتصالات لدعم التسويق الرقمي للخدمات السياحية، وتسهيل حجز الرحلات والفنادق عبر الإنترنت.

2.رفع كفاءة الطاقة الفندقية

- زيادة عدد الفنادق والمنتجعات السياحية خاصة خارج العاصمة لتوزيع النشاط السياحي جغرافيًا.
- تحسين مستوى التجهيزات والخدمات الفندقية لتلبية توقعات السياح الدوليين والمحليين.
- تشجيع المشروعات الفندقية الصديقة للبيئة بما يتماشى مع المعايير العالمية ويعزز السياحة المستدامة.

3.تحسين جودة الخدمات السياحية

- تدريب الكوادر البشرية في القطاع السياحي والفندقي على أعلى مستويات الخدمة والتعامل مع السياح.

- تطبيق معايير جودة موحدة لجميع الخدمات السياحية لضمان تجربة متكاملة للسائح.
- تطوير الخدمات المساندة مثل المرشدين السياحيين، خدمات الأمن، والإرشادات السياحية في المواقع التاريخية والطبيعية.

4. مؤشرات نجاح التوصيات

- زيادة رضا السياح وارتفاع معدلات العودة للزيارة.
- تحسين مؤشرات الطاقة الفندقية مثل الإشغال، ومستوى الخدمات المقدمة.
- تعزيز القدرة التنافسية للسودان كوجهة سياحية على المستوى الإقليمي والدولي.

خامسا: توصيات على مستوى الموارد البشرية

- تطوير برامج التعليم والتدريب السياحي.
- رفع كفاءة العاملين في القطاع.
- تعزيز ثقافة العمل السياحي.

سادسا: توصيات على مستوى التسويق السياحي

يُعد التسويق السياحي أحد العناصر الأساسية لتعظيم أثر السياحة الاقتصادية، حيث يساهم في جذب السياح وزيادة الإيرادات. وبناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. بناء علامة سياحية وطنية للسودان

- تصميم شعار وهوية سياحية موحدة تعكس التراث الثقافي والطبيعي للسودان.
- تطوير مواد تسويقية متكاملة (مطويات، فيديوهات، مواقع إلكترونية) لتعزيز الصورة السياحية للسودان.
- دمج العلامة الوطنية في جميع المبادرات السياحية الرسمية والخاصة لضمان وضوح الرسالة الترويجية.

2. تفعيل التسويق الرقمي

- استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للترويج للوجهات السياحية.
- تحسين محركات البحث SEO للمواقع الرسمية للسياحة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات.

- تطوير تطبيقات ذكية للسياحة تساعد السياح في التخطيط للرحلات وحجز الخدمات السياحية.

3.المشاركة في المعارض السياحية الدولية

- حضور المعارض الإقليمية والدولية لعرض منتجات وخدمات السياحة السودانية.
- عقد شراكات مع وكالات سفر عالمية لتعزيز وصول السياح إلى السودان.
- تقديم عروض ترويجية مشتركة مع الدول الشقيقة لزيادة الاهتمام بالوجهات السياحية السودانية.

4.مؤشرات نجاح التوصيات

- ارتفاع أعداد السياح الوافدين وتحسن الإيرادات السياحية.
- زيادة التفاعل الرقمي والمشاركة في الحملات التسويقية على الإنترنت.
- تعزيز الوعي الدولي بالإمكانات السياحية للسودان وخلق صورة إيجابية للقطاع.

المبحث الثالث: آفاق ومستقبل السياحة في السودان

اولا السيناريوهات المستقبلية

تشير نتائج البحث إلى أن مستقبل السياحة في السودان يعتمد بشكل كبير على التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبناءً على التحليل، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1.سيناريو الاستقرار والتعافي

- في هذا السيناريو، يشهد السودان استقرارًا سياسيًا وأمنيًا كاملاً، مع تبني سياسات سياحية وطنية طويلة الأجل.
- يتم تطوير البنية التحتية والخدمات السياحية بشكل متكامل، ويتم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تُستثمر المقومات الطبيعية والثقافية والأثرية بكفاءة، مما يؤدي إلى زيادة أعداد السياح والإيرادات السياحية، ويسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة.

2.سيناريو التعافي الجزئي

- يشمل هذا السيناريو استقرارًا نسبيًا، حيث تتحسن بعض المناطق السياحية دون الأخرى.
- تنمو الاستثمارات والخدمات بشكل محدود، وتظل بعض المواقع السياحية غير مستغلة بالكامل.
- يظل الأثر الاقتصادي للسياحة محدودًا، حيث تتحسن الإيرادات التشغيلية جزئيًا، ويظل القطاع غير قادر على تحقيق كامل إمكاناته.

3.سيناريو استمرار الأزمات

- في حال استمرار الأزمات السياسية والأمنية، يظل القطاع السياحي ضعيفًا ومحدود التأثير.
- تتراجع أعداد السياح الوافدين، وتضعف الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتظل الموارد السياحية غير مستغلة بشكل فعال.
- ينعكس هذا السيناريو سلبًا على الاقتصاد المحلي، ويستمر ضعف مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل.

خلاصة السيناريوهات

- يوضح التحليل أن مستقبل السياحة في السودان مرهون بالقدرة على تحقيق الاستقرار السياسي وتطوير السياسات السياحية والاستثمارية.
- يُعد سيناريو الاستقرار الكامل هو الأكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة وتعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة، بينما تمثل الأزمات المستمرة تهديدًا لمستقبل القطاع.

ثانيا: السياحة المستدامة

تُعد السياحة المستدامة من الركائز الأساسية لتطوير القطاع السياحي في السودان، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية. وتشمل أهم محاور السياحة المستدامة ما يلي:

1.حماية الموارد الطبيعية والأثرية

- ضرورة الحفاظ على المواقع الطبيعية والأثرية من التدهور والاستغلال غير المنظم.

- تبني سياسات صيانة وصون للمواقع السياحية، مع وضع قواعد واضحة للزوار والمستثمرين.
- تعزيز السياحة البيئية (Eco-tourism) التي تركز على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية دون الإضرار بالنظام البيئي.

2.إشراك المجتمعات المحلية

- دمج المجتمعات المحلية في تخطيط وإدارة المشاريع السياحية، لضمان استفادتها الاقتصادية والاجتماعية.
- تدريب السكان المحليين على تقديم الخدمات السياحية والمشاركة في النشاطات الثقافية والتراثية.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية المرتبطة بالسياحة، مثل الحرف اليدوية والمنتجات الغذائية التقليدية.

3.تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبيئي

- تصميم برامج سياحية تضمن نمو الإيرادات دون الإضرار بالبيئة أو المواقع التاريخية.
- وضع معايير للتنمية السياحية المستدامة تشمل كفاءة استهلاك الطاقة والمياه، وتقليل النفايات.
- مراقبة الأثر البيئي والاجتماعي للنشاط السياحي بشكل دوري، لتصحيح أي سلبيات محتملة.

خلاصة السياحة المستدامة

- توضح النتائج أن السياحة المستدامة تمثل فرصة لتعظيم الفوائد الاقتصادية مع الحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع.
- يمثل هذا المطلب إطارًا توجيهيًا لتطوير سياسات وبرامج سياحية متوازنة تضمن استدامة الموارد وتحقيق عائد مستمر للسودان.

ثالثا: دور السياحة في إعادة الإعمار وبناء السلام

تلعب السياحة دورًا مهمًا في تعزيز التنمية بعد النزاعات وإعادة بناء المجتمعات، خاصة في الدول التي شهدت صراعات أو أزمات طويلة مثل السودان. ويُبرز هذا المطلب أهم المحاور التي توضح كيف يمكن للسياحة أن تساهم في إعادة الإعمار وبناء السلام:

1. السياحة كأداة لتعزيز التماسك الاجتماعي

- تساهم السياحة في تعزيز التفاعل بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، من خلال أنشطة وبرامج سياحية مشتركة.
- إشراك المجتمعات المحلية في إدارة وتقديم الخدمات السياحية يزيد من شعور الانتماء والمسؤولية الجماعية، ويقلل من النزاعات الداخلية.
- دعم الفعاليات الثقافية والمهرجانات المحلية يساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية ويعزز التفاهم بين المجموعات المختلفة.

2. السياحة كقاطرة للتنمية بعد النزاعات

- يمكن للسياحة أن تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، مما يساعد على تقليل البطالة ويعزز الاستقرار الاقتصادي بعد النزاعات.
- الاستثمار في البنية التحتية السياحية بعد النزاعات (فنادق، طرق، مرافق) يساهم في إعادة إعمار المناطق المتضررة.
- تنشيط النشاط السياحي يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويدعم عائدات الدولة النقدية، ويقلل من اعتماد الاقتصاد على الموارد التقليدية فقط.

3. السياحة كرافعة للسلام والتنمية المستدامة

- تشجيع السياحة المسؤولة والمستدامة يعزز الوعي البيئي والثقافي، ويخلق بيئة مناسبة للتعاون بين المجتمعات المختلفة.
- السياحة الثقافية والدينية يمكن أن تكون منصة للحوار بين الأديان والثقافات المختلفة، مما يساهم في تعزيز السلام الاجتماعي.
- الاستثمار في السياحة بعد النزاعات يربط بين التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف السلام المستدام.

خلاصة

- يُظهر هذا المطلب أن السياحة ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل أداة استراتيجية لتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم إعادة الإعمار، وبناء السلام في السودان.
- يمكن استثمار هذه الإمكانات في صياغة سياسات سياحية وطنية تسهم في استدامة التنمية والحد من النزاعات المستقبلية.

خاتمة البحث

خلصت هذه الرسالة إلى أن السياحة تمثل أحد البدائل الاستراتيجية القادرة على دعم التنمية الاقتصادية في السودان، شريطة تهيئة البيئة السياسية والمؤسسية والاقتصادية الملائمة. وأظهرت الدراسة أن السياحة تمتلك طاقة كامنة كبيرة من حيث الموارد الطبيعية والأثرية والثقافية، إلا أن ضعف استغلال هذه المقومات أدى إلى محدودية مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العمالة وتقليل عجز ميزان المدفوعات.

كما تبين من التحليل الاقتصادي أن الاستقرار السياسي والأمني يشكل عاملًا حاسمًا في نجاح القطاع السياحي، وأن غياب الاستقرار يحد من الاستثمار المحلي والأجنبي ويضعف العائد الاقتصادي. وأكدت النتائج أن السياسات السياحية في السودان تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل، وأن الإطار المؤسسي والتشريعي بحاجة إلى إعادة هيكلة وتحديث لضمان كفاءة الإدارة وتشجيع الاستثمار.

من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أن دمج المجتمعات المحلية في إدارة النشاط السياحي، وتطوير البنية التحتية والخدمات، وتعزيز التسويق الوطني والدولي يمثل أدوات فعالة لتعظيم الأثر الاقتصادي للسياحة. كما بينت النتائج أن السياحة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في إعادة الإعمار بعد النزاعات وبناء السلام، من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير فرص العمل ودعم التنمية المستدامة.

في ضوء ما سبق، توصي الدراسة بوضع رؤية سياحية وطنية شاملة، تعمل على حماية الموارد السياحية الطبيعية والثقافية، وتحفيز الاستثمارات السياحية، ودمج المجتمعات المحلية في التنمية السياحية، مع التركيز على السياحة المستدامة التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وأخيرًا، تُعد نتائج هذه الدراسة مرجعًا علميًا يمكن البناء عليه في صياغة السياسات والاستراتيجيات المستقبلية للسياحة في السودان، مع التأكيد على أن تحقيق الأثر الاقتصادي المرجو يتطلب تعاونًا متكاملًا بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

المراجع العربية

1. عبد الله، محمد علي .(2018) .السياحة والتنمية الاقتصادية في السودان .الخرطوم: دار العلوم للنشر.
2. أحمد، علي محمد .(2016) .الاستثمار السياحي وأثره على الناتج المحلي في الدول النامية .القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
3. مصطفى، حسن .(2017) .الإطار المؤسسي للسياحة وإدارة الموارد الطبيعية في السودان .الخرطوم: مركز الدراسات الاقتصادية.
4. علي، عثمان محمد .(2015) .تطوير السياحة الثقافية والتراثية في السودان .الخرطوم: جامعة الخرطوم – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
5. عبد الرحمن، إبراهيم .(2019) .السياسات السياحية وآفاق الاستثمار في القطاع السياحي السوداني .أم درمان: دار الفكر العربي.
6. خالد، يوسف .(2014) .أثر السياحة على التشغيل والتنمية المحلية .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
7. مصطفى، عبد الله .(2020) .السياحة المستدامة في السودان: بين الإمكانيات والتحديات .الخرطوم: المركز العربي للأبحاث الاقتصادية.
8. الحسن، محمود .(2013) .السياحة الدينية في السودان: الواقع والتحديات .الخرطوم: دار الفكر والنشر.
9. عبد الله، أحمد وعبد الرحمن، سمير .(2016) .التنمية السياحية ومساهمتها في الحد من الفقر في الدول النامية .بيروت: دار العلوم الاقتصادية.
10. محمد، مصطفى .(2018) .الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للسودان .الخرطوم: مجلة الدراسات الاقتصادية السودانية.

المراجع الإنجليزية

1. Sharpley, R. (2018). *Tourism, Tourism Development and the Global South*. London: Routledge.
2. Sinclair, M. T. (1998). *Tourism and Economic Development: A Case Study of the Sudan*. Journal of Travel Research, 37(1), 45-53.
3. Hall, C. M., & Page, S. J. (2014). *The Geography of Tourism and Recreation: Environment, Place, and Space*. London: Routledge.
4. Gossling, S., Scott, D., & Hall, C. M. (2015). *Tourism and Water: Interactions, Impacts and Challenges*. Bristol: Channel View Publications.
5. UNWTO. (2020). *International Tourism Highlights: 2020 Edition*. Madrid: World Tourism Organization.
6. Croes, R., & Rivera, M. A. (2017). *Tourism and Economic Growth: The Case of Small Island Economies*. Tourism Economics, 23(4), 719–743.
7. Liu, A., & Wall, G. (2006). *Planning Tourism Employment: A Developing Country Perspective*. Tourism Management, 27(1), 159-170.
8. Dwyer, L., Forsyth, P., & Spurr, R. (2004). *Evaluating Tourism's Economic Effects: New and Old Approaches*. Tourism Management, 25(3), 307–317.
9. Sinclair, M. T., & Stabler, M. J. (1997). *The Economics of Tourism*. London: Routledge.